# حوار..

بقلم : احمد طلعت

## طريق الالف ميل.. !!

فى بداية حكم الرئيس مبارك انعقد مؤتمر اقتصادى - بمبادرة من الرئيس - لدراسة المشاكل الاقتصادية الملحة التى كانت تسيطر على اهتماماته فى ذلك الوقت وحرص الرئيس مبارك على حضور جميع جلسات المؤتمر والاستماع الى كل الآراء التى عرضها المشاركون فيه سواء منهم من يشغلون مناصب حكومية او الخبراء والفنيين من خارج الحكومة.

وبالرغم من ان المناقشات التى دارت فى المؤتمر لم تعلن - وقتها - فانها بلاشك كانت تمثل مختلف الاتجاهات ومختلف الاجتهادات من اجل مواجهة المشكلة الاقتصادية وقد اتاحت هذه المناقشات - على تنوعها - الفرصة للرئيس مبارك لكى يفاضل ويوازن بين كل المقترحات وان تكون «قناعته» الخاصة بالنسبة لطريقة المعالجة بل ان «محصلة» هذه المناقشات كانت - بطبيعة الحال - فى ذهن الجانب المصرى خلال المفاوضات المتعددة التى اجريت مع صندوق النقد الدولى وهى مفاوضات شاقة كانت «المحظورات» فيها كثيرة «والضرورات» فيها اكثر..!!

ولاشك فى ان مناقشات «المؤتمر الاقتصادى» كانت هى بداية الطريق للاصلاح الاقتصادى الذى اتجهت اليه الحكومة فى السنوات الماضية بعد المفاضلة والموازنة بين مختلف الاقتراحات والاجتهادات فحجم المشكلة لم يكن موضع خلاف وانما كان الخلاف فقط فى طريقة الحل وضرورة اتمامه على مراحل وليس دفعة واحدة مراعاة لمحدودى الدخل وعدم تعرضهم لمخاطر الارتفاع «الجنونى» فى الاسعار.. وفى الاعباء

ووفقا لتصريحات المسئولين فى الحكومة فان الاصلاح الاقتصادى قد سار فى طريقه المرسوم وحقق بعض النتائج واصبح تحقيق الباقى مسالة وقت فقط.

والان ومع بداية فترة الرئاسة الثالثة للرئيس مبارك فان الاولوية بين اهتماماته قد اصبحت للاصلاح السياسى والدستورى وهو ماكد عليه سيادته فى خطابه امام مجلس الشعب عقب اداء اليمن الدستورية.

ونحن - بطبيعة الحال - لانتوقع ان يتم الاصلاح السياسى والدستورى بين يوم وليلة بل انه ليس من المصلحة «التسرع» فى ادخال تعديلات قبل دراستها دراسة كافية وقبل الاستماع الى مختلف وجهات النظر بشانها لذلك فنحن نتوقع ان يقوم الرئيس مبارك بالدعوة الى «مؤتمر سياسى» يشارك فيه كل اصحاب الراى ليستمع الرئيس من خلال مناقشاته الى كل الاجتهادات والتصورات كما فعل خلال انعقاد المؤتمر الاقتصادى ولتتبلور نتيجة لهذه المناقشات «الاسس» التى يجب ان يتم عليها التغيير.

فالمؤتمر السياسى هو نقطة البداية فى الدراسة المتانية والواعية لابعاد التغيير المطلوب بعيدا عن المزايدات و«التشنجات» ومحاولات فرض الراى بالقوة او بالارهاب ..!!

ولابد ان يشترك فى عضوية هذا المؤتمر اساتذة القانون العام فى مختلف الجامعات المصرية ورؤساء النقابات المهنية والعمالية الحاليون والسابقون ورؤساء محاكم النقض ومجلس الدولة والدستورية العليا الحاليون والسابقون ورؤساء الجامعات ومجلس الشعب والشورى الحاليون والسابقون وممثلون عن الاحزاب السياسية جميعها وفضيلة شيخ الازهر ومفتى الجمهورية ورؤساء الطوائف الدينية الاخرى ورؤساء الوزارات والوزراء الحاليون والسابقون ورؤساء بنوك القطاعين العام والخاص وممثلون عن المذاهب الاسلامية المختلفة. الى غير ذلك من الشخصيات العامة واصحاب الخبرة والتجربة .

ونحن نثق فى ان مؤتمرا بهذا التكوين - او مايقرب منه - لايمكن ان يكون اداة فى يد تيار واحد او خاضعا لسيطرة فكر متطرف او شعارات زائفة.

ومن خلال المناقشات - والتصويت بالاغلبية - يمكن ان يتحدد «اطار» الاصلاح السياسى على ان يكون تطبيقه على خطوات تنتهى بانتهاء فترة الرئاسة الثالثة للرئيس مبارك ضمانا للاستقرار وعودة الى حياة طبيعية لاكراهية فيها ولا حقد ولاتطرف فطريق الالف ميل يبدأ دائما بخطوة واحدة ..!!!